الاطراف الأخرى بما تريد كحل للمسألة الفلسطينية . وفي اطار مثل هذه « التسوية » لا مجال لغير مثل هذا الحل .

ولو افترضنا جدلا ، وليس من مبرر لذلك ، وانما هو حسم للجدل أو تحاشيا له ، ان ادارة كارتر ، لأمر ما ، تبنت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، ومضت الى تجسيدها من خلال مفاوضات التسوية ، فهل تستطيع ذلك ؟ في تقديري ، ضمن المعطيات الراهنة ، أن الجواب هو لا . واذا افترضنا ان إدارة كارتر اصرت على موقفها ، بغض النظر عن جميع العقبات ، فانه لن يكون باستطاعتها تحقيق إرادتها قبل منتصف عام ١٩٨١ ، نظرا لأنها ستخوض معركة انتخابية في العام ١٩٨٠ ، وكذلك الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٨١ . واذا افترضنا أن ادارة كارتر خاضت معركة شرسة مع حكومة بيغن ، فان ذلك سيضعف كلا منهما سياسيا ، وتبقى الالة العسكرية الاسرائيلية لتعوض عن العجز السياسي لحكومة بيغن . ولماذا هذا الافتراض ؟ الجواب انه قطع لكل المراهنات على واشنطن من خلال « التسوية السلمية » . والظاهر أن جميع الدلائل تشير الى عكس ذلك . فأي اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، في حالة حصوله ، لن يكون إلا على أساس قرارات « كامب ديفيد » ، وليس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، الذي ألغته « المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية » ، بتجاوزها اياه . والأكيد أن الكيان الصهيوني في هذه المرحلة من تطوره ، ليس فقط انه لا يريد حلا للمسألة الفلسطينية ، يقوم على أساس الاعتراف بـ « الحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني ، وانما هو عاجز ، بسبب توازن القوى داخله ، عن اتخاذ القرار الحاسم على هذا الصعيد . واذا فرض عليه اتخاذ مثل هذا القرار ، فان ذلك لن يتم دون كسر ظهر الكيان ، الذي تنقصه ، في هذه المرحلة ، المرونة اللازمة للتعامل مع المسألة الفلسطينية ، والسؤال ، هل من ادارة اميركية ، تستطيع من خلال « تسوية سلمية » ، أن تعتمد حلا من شأنه تحطيم الكيان الصهيوني ، أو حتى تحجيمه ؟ يبقى اذن ، طريق آخر للوصول الى مثل هذا الهدف ، يعتمد فرض مثل هذا الحل من خلال مسار مغاير لـ « التسوية السلمية » ، يبدأ بتخليص القرار العربي والفلسطيني من ارهاب التسوية ، والانطلاق للتصدي لها ، وحشد القوى للصمود في وجه اطرافها ، ومن ثم الهجوم عليها لانهائها ، وخلق ارضية صلبة لمسار تسوية حقيقية ، ينطلق من موازين قوى مختلفة ، تفرض حلا عادلا وشاملا للنزاع العربي ـ الاسرائيلي .